

تحولات القيادة الدينية والقوى الحزبية في جبل عامل في ظل المتغيرات الإقليمية (1967 . 1975)

سلام عبد العزيز مهدي¹ ، د. راما دراز² ، أ. د. ميرفت عطاالله³

جامعة بيروت العربية . لبنان

استلام البحث: 03-01-2026 مراجعة البحث: 23-01-2026 قبول البحث: 08-02-2026

الملخص

يتناول هذا البحث تحولات القيادة الدينية والقوى الحزبية في جبل عامل خلال الفترة الممتدة بين عامي 1967 و1975، في سياق المتغيرات الإقليمية التي أعقبت حرب حزيران وصعود العمل الفدائي الفلسطيني. ينطلق البحث من دراسة الخصوصية الاجتماعية-الدينية للمنطقة عشية النكسة، بوصفها إطاراً بنيوياً حكم أنماط التفاعل المحلي مع التحولات الإقليمية، قبل أن ينتقل إلى تحليل انعكاسات تصاعد النشاط المسلح الفلسطيني واتفاق القاهرة (1969) على إعادة تشكيل المرجعيات القيادية.

يبين البحث أن النكسة شكلت نقطة تحول في موقع جبل عامل داخل المعادلة اللبنانية-الإقليمية، إذ انتقل من هامش جغرافي-تموي إلى مساحة تماس مباشر مع الصراع العربي-الإسرائيلي. وقد أدى ذلك إلى إعادة تموضع الزعامات التقليدية، وصعود أنماط قيادية جديدة ذات طابع تعبوي-سياسي، تجلّت في خطاب الإمام موسى الصدر ومواقف كامل الأسعد، وفي محاولات التوفيق بين دعم القضية الفلسطينية وحماية المجتمع المحلي من تداعيات الصراع. ويخلص البحث إلى أن الفترة بين 1967 و1975 شهدت انتقالاً تدريجياً من قيادة تقليدية قائمة على الوساطة المحلية إلى قيادة هجينة تجمع بين الشرعية الاجتماعية والتعبئة السياسية وإدارة المخاطر الأمنية، بما مهّد لتحولات أعمق تزامنت مع اندلاع الحرب اللبنانية عام 1975.

الكلمات المفتاحية: جبل عامل؛ القيادة الدينية؛ اتفاق القاهرة 1969؛ النشاط الفدائي الفلسطيني؛ الإمام موسى الصدر؛ كامل الأسعد؛ التحولات السياسية؛ لبنان (1967-1975).

Abstract:

This study examines the transformation of religious leadership and partisan forces in Jabal Amel between 1967 and 1975 within the broader context of regional upheavals following the June War and the rise of Palestinian armed resistance. It begins by analyzing the socio-religious structure of the region on the eve of the 1967 defeat, considering it as the structural framework that shaped local responses to subsequent regional developments. The study then explores the impact of escalating Palestinian military activity and the Cairo Agreement (1969) on the reconfiguration of local leadership patterns. The research argues that the 1967 defeat marked a turning point in the political positioning of Jabal Amel within the Lebanese and regional equation. The region shifted from a peripheral developmental margin to a frontline arena indirectly involved in the Arab-Israeli conflict. This transformation prompted a gradual repositioning of traditional elites and the emergence of new mobilizational leadership forms, reflected in the discourse of Imam Musa al-Sadr and the political stance of Kamel al-Asaad, as they attempted to reconcile support for the Palestinian cause with the imperative of protecting the local community. The study concludes that the period between 1967 and 1975 witnessed a structural transition from mediation-based traditional authority to a hybrid leadership model combining social legitimacy, political mobilization, and security management—paving the way for deeper transformations on the eve of the Lebanese Civil War.

Keywords : Jabal Amel ; Religious Leadership ; Cairo Agreement (1969) ; Palestinian Armed Activity ; Imam Musa al-Sadr ; Kamel al-Asaad ; Political Transformations ; Lebanon (1967-1975).

المقدمة

شكلت حرب حزيران 1967 لحظة مفصلية في التاريخ العربي المعاصر، ليس فقط لما أفرزته من تحولات عسكرية وجغرافية، بل لما أحدثته من إعادة ترتيب في مواقع الفاعلين المحليين داخل الدول المحيطة بفلسطين. وفي هذا السياق، برز جبل عامل بوصفه منطقة حدودية ذات خصوصية اجتماعية-دينية، وجد نفسه تدريجياً في قلب تفاعلات إقليمية متسارعة، فرضت عليه إعادة تعريف موقعه السياسي ووظيفة قياداته المحلية.

عشية النكسة، اتّسمت بنية جبل عامل بطابع تقليدي قائم على شبكة من الزعامات العائلية والمرجعيات الدينية التي أدت دور الوسيط بين المجتمع المحلي والدولة المركزية، في ظل ضعف الحضور التتموي الرسمي. غير أن تصاعد العمل الفدائي الفلسطيني أواخر الستينات، وتوقيع اتفاق القاهرة عام 1969، ثم انتقال الفصائل الفلسطينية إلى لبنان بعد أحداث أيلول 1970، أدخل المنطقة في مرحلة جديدة من الاحتكاك الأمني والتسييس المتسارع.

في هذا الإطار، لم تقتصر التحولات على البعد الميداني، بل طالت بنية القيادة نفسها. فقد أعادت الزعامات التقليدية تموضعها بين مقتضيات التضامن مع القضية الفلسطينية ومتطلبات حماية المجتمع المحلي من تداعيات الصراع، فيما برز خطاب تعبوي-سياسي جديد مثله الإمام موسى الصدر، ساعياً إلى دمج البعد الاجتماعي بالمقاومة السياسية ضمن تصور وطني أوسع. كما عبّر كامل الأسعد عن مقاربة مختلفة، ركّزت على ضرورة صون الاستقرار الداخلي وتحمل الدولة مسؤولياتها تجاه المناطق الحدودية.

ينطلق هذا البحث من إشكالية مركزية مفادها: كيف أعادت المتغيرات الإقليمية بين عامي 1967 و1975 تشكيل أنماط القيادة الدينية والحزبية في جبل عامل؟ وهل شكّلت هذه التحولات انتقالاً من نموذج تقليدي قائم على الوساطة المحلية إلى نموذج قيادي جديد يقوم على التعبئة والتنظيم وإدارة المخاطر الأمنية؟

للإجابة عن هذه الإشكالية، يعتمد البحث مقاربة تاريخية-تحليلية تنتبع تطور البنية الاجتماعية-الدينية قبل 1967، ثم ترصد التحولات المتدرجة التي فرضها تصاعد العمل المسلح الفلسطيني، وصولاً إلى مرحلة ما قبل اندلاع الحرب اللبنانية عام 1975. ويهدف بذلك إلى إظهار أن جبل عامل لم يكن مجرد ساحة انعكاس للصراع الإقليمي، بل فضاء أعاد إنتاج قياداته وأدواره السياسية في ضوء هذا الصراع.

إشكالية البحث

ينطلق هذا البحث من إشكالية مركزية مفادها أن التحولات الإقليمية التي أعقبت حرب حزيران 1967، ولا سيما صعود العمل الفدائي الفلسطيني وتوقيع اتفاق القاهرة عام 1969، لم تقتصر آثارها على البعد الأمني في جبل عامل، بل أدت إلى إعادة تشكيل أنماط القيادة الدينية والحزبية فيه.

وعليه، تتمثل الإشكالية في التساؤل الآتي:

كيف أعادت المتغيرات الإقليمية بين عامي 1967 و1975 صياغة موقع ودور القيادة المحلية في جبل عامل؟ وهل شكّلت هذه المرحلة انتقالاً من نموذج الزعامة التقليدية القائمة على الوساطة الاجتماعية إلى نموذج قيادي تعبوي-سياسي يرتكز على إدارة المخاطر الأمنية والتعبئة الشعبية؟ ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من الأسئلة الفرعية:

• إلى أي مدى أسهم النشاط الفدائي الفلسطيني في إضعاف أو إعادة تموضع الزعامات التقليدية؟

• كيف تفاعلت المرجعيات الدينية مع تصاعد العمل المسلح بين دعم القضية الفلسطينية وحماية المجتمع المحلي؟

• هل أفرزت المرحلة نموذجًا قياديًا هجينًا جمع بين الشرعية الاجتماعية والتنظيم السياسي؟

• ما حدود تأثير الدولة اللبنانية في ضبط هذا التحول أو إعادة توجيهه؟

مواد البحث وطرائقه

أولاً: مواد البحث

تعتمد الدراسة على مزيج من المصادر الأولية والثانوية لضمان التكامل بين المعطى الوثائقي والتحليل الأكاديمي. وتشمل المصادر الأولية: محاضر مجلس النواب اللبناني، الصحف اللبنانية المعاصرة للمرحلة (1967-1975)، الوثائق السياسية الصادرة عن القوى الحزبية، الخطب والبيانات العلنية للقيادات المحلية، إضافة إلى وثائق محفوظة في أرشيفات ومكتبات جامعية. أما المصادر الثانوية فتضم الدراسات التاريخية والأكاديمية المتخصصة بتاريخ لبنان الحديث، وأدبيات الحركة الوطنية اللبنانية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والبنية الاجتماعية-السياسية في جبل عامل. يهدف هذا التنوع في المواد إلى تحقيق المقارنة والتحقق المتقاطع (Cross-verification) بين الروايات المختلفة، والحد من الانحياز الأحادي للمصدر.

طرائق البحث

تعتمد الدراسة منهجًا تاريخيًا تحليليًا يقوم على:

1. تتبّع التطور الزمني للتحولات السياسية في جبل عامل بين 1967 و1975.
 2. تحليل البنية القيادية من خلال مقارنة سوسولوجية-سياسية تدرس أنماط الشرعية والتمثيل.
 3. تحليل الخطاب السياسي للكشف عن التحول في مفاهيم المقاومة، الحماية، والدولة.
 4. ربط المستوى المحلي بالسياق الإقليمي ضمن إطار تفسيري يدمج بين العامل البنيوي (الحرمان، الهامشية) والعامل الظرفي (التحولات الإقليمية والصراع المسلح).
- وتسعى هذه المقاربة إلى تجاوز السرد الوصفي نحو تفسير ديناميات إعادة تشكيل القيادة المحلية في ضوء تفاعل الداخل مع المتغيرات الإقليمية.

المناقشة

تُظهر نتائج هذا البحث أن تصاعد النشاط الفدائي الفلسطيني بين 1967 و1975 شكّل عاملاً محوريًا في إعادة تعريف القيادة المحلية في جبل عامل، حيث لم تعد الزعامات التقليدية تقتصر على الوساطة أو النفوذ العائلي، بل توسع دورها

ليشمل التعبئة الشعبية، إدارة المخاطر الأمنية، ودعم المقاومة الفلسطينية. وقد كشف تحليل الوثائق والمصادر أن هذا التحول جاء نتيجة تفاعل مركب بين عوامل محلية وإقليمية، أبرزها: ضعف الدولة المركزية في توفير الأمن والخدمات، الضغوط الإقليمية لإعادة تنظيم النشاط الفلسطيني، والتدخلات الإسرائيلية المتكررة.

تُشير هذه التحولات إلى أن القيادة المحلية في جبل عامل أصبحت "قيادة هجينة"، تجمع بين الشرعية التقليدية والقدرة على التعامل مع تحديات جديدة، بما يعكس انتقالاً من السلطة التقليدية إلى إطار أكثر مرونة واستجابة للفعل العسكري والسياسي. كما يظهر البحث أن دعم القيادات المحلية، مثل الإمام موسى الصدر وكامل الأسعد، للمقاومة الفلسطينية لم يكن مطلقاً، بل كان مشروطاً بضوابط للحفاظ على استقرار المجتمع المحلي وتقليل الأضرار الناتجة عن العمليات العسكرية.

علاوة على ذلك، تؤكد النتائج أن اتفاقية القاهرة (1969) واتفاق ملكارت (1973) لم تكن مجرد ترتيبات عسكرية وسياسية، بل شكلت أطراً شرعية وسياسية أعادت صياغة العلاقة بين الفدائيين والسلطات المحلية، وأتاحت للقيادة المحلية مساحة أكبر للتدخل والتنسيق في الشؤون الأمنية والاجتماعية، ما ساعد على تأجيل اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية حتى منتصف السبعينات.

بالتالي، يمكن القول إن جبل عامل شهد خلال هذه المرحلة نموذجاً واضحاً لكيفية تفاعل المجتمع المحلي مع الضغوط الإقليمية، وتحول القيادة التقليدية لتصبح وسيطاً فاعلاً بين السكان والفعل المسلح، مع الحفاظ على التوازن بين الدفاع عن المجتمع ودعم قضية فلسطين. وتشير هذه الدراسة إلى أن إعادة تركيب السلطة المحلية في سياق الأزمات الإقليمية ليست مجرد استجابة للأحداث، بل عملية استراتيجية معقدة تتطلب مزيجاً من التعبئة الشعبية، التفاوض السياسي، وإدارة المخاطر الأمنية.

أولاً: الخصوصية الاجتماعية - الدينية لجبل عامل عشية التحولات الإقليمية (حتى 1967)

قبل حرب حزيران 1967، تميّز جبل عامل ببنية اجتماعية ودينية متجدّرة، حيث لعبت القرية والأسرة الممتدة دوراً مركزياً في تنظيم العلاقات الاجتماعية، فيما أسهمت الزعامات العائلية والمرجعيات الدينية في ترسيخ الاستقرار المحلي. شكّلت هذه البنية الإطار المرجعي الذي تحركت ضمنه القوى المحلية عند مواجهة التحولات الإقليمية التالية.

1. البنية الاجتماعية والدينية في سياق التحول

عشية حرب حزيران 1967، كان جبل عامل يمتلك بنية اجتماعية-دينية متجدّرة تاريخياً، شكّلت الإطار المرجعي الذي تحركت ضمنه القوى المحلية عند مواجهة التحولات الإقليمية اللاحقة. فقد اتّسمت المنطقة بطابع ريفي واضح، حيث أدت القرية والأسرة الممتدة دوراً مركزياً في تنظيم العلاقات الاجتماعية وضبط التوازنات الداخلية، فيما أسهمت التحالفات العائلية والزعامات التقليدية في ترسيخ شكل من أشكال الاستقرار المحلي (آل صفا، 1981، ص. 25).

وفي ظل غياب حضور فعال للدولة المركزية في الجنوب، ولا سيما على المستوى التنموي والخدماتي، اعتمد المجتمع المحلي على هيكله التقليدي لإدارة شؤونه، ما عزز مكانة العلماء والزعامات العائلية كمرجعيات اجتماعية وسياسية غير رسمية (الأمين، 1983، ص. 9). وقد اضطلع العلماء بدور يتجاوز الإطار الديني البحت، فشكّلوا مرجعية أخلاقية وقضائية، وأسهموا في حل النزاعات وتنظيم العلاقات الاجتماعية، دون أن يشكّلوا طبقة اقتصادية مستقلة، بل ظلّوا جزءاً من النسيج الاجتماعي العام (الأمين، 1983، ص. 9؛ شلبي، 2010، ص. 74).

إلى جانب المؤسسة الدينية، حافظت العائلات الكبرى على حضورها السياسي المحلي، مستندة إلى شبكة من التحالفات التقليدية وعلاقات الوساطة مع الدولة، فيما برزت فئة من الوجهاء المرتبطين بالتجارة والعلاقات الخارجية، الذين أدوا دوراً وسيطاً بين المجتمع المحلي والسلطة المركزية (الأمين، 1986، ج. 2، ص. 498).

ومع اقتراب نهاية الستينات، بدأت هذه البنية التقليدية تواجه ضغوطاً متزايدة بفعل صعود الخطابات القومية واليسارية في لبنان والمنطقة، ما مهد لمرحلة انتقالية ستعيد تعريف العلاقة بين الدين والسياسة في جبل عامل، وتفتح المجال أمام تحولات قيادية ستتلور بصورة أوضح بعد عام 1967، وقد شكّلت هذه البنية التقليدية، على تماسها المحدود مع الدولة المركزية، أرضية هشة نسبياً أمام التحولات الإقليمية المتسارعة بعد عام 1967.

2. النكسة وإعادة تشكّل الدور السياسي للجنوب (1967)

أسفرت حرب حزيران 1967 عن هزيمة العرب خلال ستة أيام، وسيطرة إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء ومرتفعات الجولان، واستشهاد آلاف العرب، مع نزوح حوالي ربع مليون فلسطيني نحو الدول العربية المجاورة، بما فيها لبنان والأردن (أورن، 2005، ص. 587). دعا مجلس الأمن في 9 نوفمبر 1967، بطلب من مصر، إلى سحب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة، وإنهاء حالات الحرب، والاعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة واستقلالها السياسي، لكن الرد العربي كان متبايناً: رفضه الرئيس المصري جمال عبد الناصر، بينما قبلته الأردن وإسرائيل (أورن، 2005، ص. 588).

شكّلت هزيمة حزيران 1967 نقطة تحوّل مفصلية في مسار الصراع العربي-الإسرائيلي، غير أن تداعياتها لم تقتصر على البعد العسكري أو إعادة رسم الخريطة الإقليمية، بل طالت أيضاً موقع المناطق الحدودية في الدول العربية المحيطة بفلسطين المحتلة. وفي هذا السياق، برز جنوب لبنان، ولا سيما منطقة جبل عامل، بوصفه مساحة مرشحة للانخراط غير المباشر في ديناميات الصراع، بحكم موقعه الجغرافي وواقعه السياسي الهشّ (El-Khazen, 2000, p. 21).

دفع الفشل العربي الفلسطينيين إلى الانخراط بأنفسهم في صفوف قوات العاصفة التابعة لحركة فتح، مع المطالبة بإعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية وقياداتها، بعد استقالة أحمد الشقيري وتولي يحيى محمود رئاسة اللجنة التنفيذية (شاكر الننتشة وآخرون، 1991، ص. 130). استلمت فتح رسمياً زعامة منظمة التحرير الفلسطينية في 1969، وعُيّن ياسر عرفات رئيساً للمجلس الوطني، فيما أصبح العمل الفلسطيني المنظم تحت مظلة المنظمة المعترف بها رسمياً على الصعيد العربي والدولي (الكياي، 1981، ج. 4، ص. 742).

انعكس هذا التحول تدريجيًا على الجنوب اللبناني، حيث بدأ يتبلور واقع جديد يجمع بين استمرار الحرمان البنيوي من جهة، وتزايد الضغط الأمني المرتبط بالصراع مع إسرائيل من جهة أخرى. وأمام هذا الواقع، وجدت القوى السياسية والحزبية، كما المرجعيات المحلية في جبل عامل، نفسها أمام تحدي إعادة تعريف موقعها بين مقتضيات التضامن القومي مع القضية الفلسطينية، ومتطلبات حماية المجتمع المحلي من الانزلاق إلى مواجهة غير منمّنة.

وهكذا، يمكن اعتبار النكسة مدخلًا لإعادة تشكّل الدور السياسي للجنوب، إذ لم يعد فضاءً هامشيًا داخل الدولة اللبنانية، بل أصبح تدريجيًا جزءًا من معادلة الصراع الإقليمي، وهو ما مهّد لمرحلة جديدة ستبلور بصورة أوضح مع تصاعد العمل الفدائي الفلسطيني في أواخر الستينات.

3 . صعود النشاط الفدائي وإعادة تشكيل القيادة المحلية في جبل عامل(1968-1969)

شهد جبل عامل بعد هزيمة حزيران 1967 تصاعدًا ملحوظًا في النشاط الفدائي الفلسطيني، حيث تحوّلت المنطقة تدريجيًا إلى منصة رئيسية لعمليات المقاومة خارج الأراضي المحتلة، بعد تصفية النشاط الفلسطيني في الأردن. انخرط المئات من الشباب اللبناني والفلسطيني في صفوف الفصائل، وسقط العديد منهم شهداء في المواجهات داخل فلسطين وخارجها (الكياي، 1981، ص. 225-226).

دعم حزب البعث العربي الاشتراكي هذا النشاط، مؤكدًا أن الكفاح الشعبي المسلح هو الطريق الرئيس لاسترداد فلسطين، في حين انتقد الأنظمة العربية التي عجزت عن مواجهة إسرائيل، مشيرًا إلى أن مكان العمل الحقيقي للفلسطينيين هو الميدان وليس المؤتمرات السياسية (صالح، 2011، ص 58).

وبالتوازي مع دعم حزب البعث، شهدت المرحلة الممتدة بين 1967 و1969 حضورًا متزايدًا للقوى الحزبية ذات التوجه القومي واليساري داخل جبل عامل. فقد أسهم خطاب حزب البعث العربي الاشتراكي والحركة الوطنية اللبنانية في استقطاب شرائح شبابية متأثرة بأجواء النكسة وصعود العمل الفدائي، هذا الاستقطاب أدى إلى إدخال أنماط تنظيمية جديدة إلى البيئة المحلية. وبنسبة ذلك، لم يعد الانتماء السياسي محصورًا بالإطار العائلي أو الديني، بل بدأ يأخذ بعدًا أيديولوجيًا-تنظيميًا، ما مهّد لتفاعل الشباب مع المبادرات الاجتماعية والسياسية التي أسسها موسى الصدر.

على الصعيد المحلي، أسهم الإمام موسى الصدر في تعزيز هذه البيئة المساندة للمقاومة من خلال خطاب سياسي واجتماعي ربط بين الدفاع عن فلسطين والواجب الجماعي، ما ساعد على دمج القضية الفلسطينية ضمن الوعي السياسي

في جبل عامل، مؤطرًا مشاركة الشباب المحلي في النشاط الفدائي (TEHRAN TIMES, BY SONDOSS AL) (Assad, 2025).

ومع تصاعد العمل الفدائي، بدأ يتبلور نمط جديد من القيادة المحلية يتجاوز الزعامة العائلية التقليدية، حيث برز خطاب تعبوي يجمع بين البعد السياسي والاجتماعي، ويستقطب فئات شبابية كانت أقل ارتباطًا بالبنى التقليدية، ما مهّد تدريجيًا لتحوّل في طبيعة المرجعية المحلية في جبل عامل.

ثانياً: تحولات القيادة المحلية في جبل عامل بعد تصاعد النشاط الفدائي (1969 - 1975)

أدى تصاعد النشاط الفدائي الفلسطيني ابتداءً من عام 1969 إلى إدخال جبل عامل في مرحلة جديدة من التحولات السياسية والاجتماعية، تجاوزت حدود التفاعل الميداني مع الصراع، لتطال بنية القيادة المحلية نفسها. فقد فرضت التطورات الأمنية، والاحتكاك المتزايد بين الدولة اللبنانية والفصائل الفلسطينية، واقعاً معقداً تطلب إعادة تموضع المرجعيات التقليدية وتكيفها مع معادلات جديدة. وفي هذا السياق، بدأت تتبلور أنماط قيادية مختلفة، عكست تفاعل المجتمع المحلي مع التحولات الإقليمية، ومهدت لمرحلة انتقالية ستزداد وضوحاً قبيل اندلاع الحرب اللبنانية عام 1975.

1. انعكاسات اتفاقية القاهرة على الواقع المحلي في جبل عامل (1969-1970)

سجل عام 1967 انعكاساً مباشراً على سياسات المنطقة بعد نكسة حزيران، إذ اعتبر كامل الأسعد أن الهزيمة لم تُثبِّتْ المقاومة العربية بل دفعتها إلى إعادة ترتيب أولوياتها ومقارباتها، مع التأكيد على ضرورة الدمج بين التخطيط العقلاني والعاطفة الوطنية لمواجهة العدوان الإسرائيلي، وأكد على أهمية استقرار لبنان الداخلي كأساس لدعم القضية الفلسطينية (محاضر مجلس النواب اللبناني، العقد العادي الأول، الجلسة السادسة، 1969).

عقب تصاعد النشاط الفلسطيني في المنطقة، ومع تزايد الاحتكاك بين الفدائيين والسلطات اللبنانية، لجأت الحكومة اللبنانية إلى التفاوض تحت ضغط داخلي وخارجي، فأرسل وفد إلى القاهرة برعاية الرئيس المصري جمال عبد الناصر، حيث تم توقيع اتفاق القاهرة في 3 نوفمبر 1969 بحضور الوفد اللبناني برئاسة قائد الجيش العماد إميل البستاني، ومنظمة التحرير الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات، والوفد المصري برئاسة الفريق أول محمد فوزي ووزير الخارجية محمود رياض (غنيمة، 1976، ص. 353-355).

منح الاتفاق للفلسطينيين حرية العمل والإقامة والتنقل، وأتاح لهم إنشاء لجان محلية بالتعاون مع السلطات اللبنانية، مع الاعتراف بالوجود السياسي والعسكري لمنظمة التحرير على الساحة اللبنانية، وحرية ممارسة العمليات الفدائية من أراضي لبنان، مع حماية السكان الفلسطينيين من تدخل المكتب الثاني للمخابرات اللبنانية، وفتح نقاط مرور ومراقبة في المناطق الحدودية، بينما أبقى الاتفاق سرّياً لضمان فعاليته (الكياي، 1981، ص. 742-743).

على الرغم من التنظيم الجديد، لم يضع الاتفاق حدًا للصدمات، إذ استمرت المواجهات بين الفدائيين والسلطات، ما دفع علماء المنطقة إلى تعبئة الجماهير ودعم المقاومة الفلسطينية، وبرز دور الإمام موسى الصدر في توجيه النشاط الاجتماعي والسياسي، مؤكداً على أن حماية الأرض والنشاط الفدائي هما امتداد لمبدأ الدفاع المشروع، ودعا إلى الدعم المادي والمعنوي مع التنسيق مع السلطات لضمان الاستقرار ومواجهة أي تصعيد محتمل (جحا، 1988، ص. 262).

كما أعرب كامل الأسعد عن موقفه من اتفاق القاهرة، معتبراً أن الضغوط الداخلية والخارجية فرضت توقيع الاتفاق، ما قد يجعل مصيره الزوال إذا لم تلتزم الأطراف الموقعة، ودعا إلى السماح للفلسطينيين بمواصلة العمل العسكري من الأراضي اللبنانية دون قيود الوثيقة لتجنب أي ذريعة إسرائيلية للعدوان (جريدة الشراع، العدد 493، 16 أيلول/سبتمبر 1991).

أدى هذا السياق إلى إعادة تعريف المرجعية المحلية في جبل عامل، إذ توسع دور القيادة التقليدية ليشمل دعم الكفاح المسلح الفلسطيني، إدارة المخاطر الأمنية، وتوجيه الحراك الاجتماعي بما يتوافق مع التحولات الإقليمية، مؤسسًا لمرحلة جديدة من التنظيم السياسي المحلي التي مهدت لتصاعد النشاط الفدائي لاحقًا (مجلة شؤون فلسطينية، 1973، العدد 23، ص. 13).

2. إعادة تموضع الزعامات التقليدية في ظل تصاعد العمل المسلح (1970-1973)

أدى تصاعد العمل المسلح بعد 1969 إلى إعادة تعريف موازين السلطة في جبل عامل، إذ ترافق توسع النشاط الفلسطيني مع تصاعد العمليات العسكرية الإسرائيلية، وما نتج عنها من خسائر بشرية ونزوح السكان (بنوت، 1993، ص 329)، وفي هذا السياق، تحوّلت القيادة المحلية تدريجيًا من مجرد دور وساطة تقليدية إلى إطار تفاوضي مؤسسي ينظم العلاقة مع الدولة ويحدد مسؤولياتها تجاه السكان.

في كانون الثاني 1970، انعقد اجتماع لنواب المنطقة بدعوة من موسى الصدر، وأعدت مذكرة رفعت إلى السلطات تضمنت مطالب دفاعية واجتماعية واقتصادية، شملت تعزيز التحصينات، تسليح السكان، وتحسين الأوضاع المعيشية وتعويض المتضررين (جريدة الأنوار، 6 كانون الثاني 1970، ص. 2). واستمر تجاهل الجهات الرسمية لهذه المطالب، ما دفع موسى الصدر في 9 أيار 1970 إلى دعوة السكان للاستعداد للدفاع عن أراضيهم عبر اقتناء السلاح والتدريب عليه، مع التأكيد على حماية المدنيين وتأمين وسائل العيش (ضاهر، 2000، ج. 2، ص. 275).

في 13 أيار 1970، تأسست "هيئة نصره جبل عامل" بمشاركة شخصيات دينية متنوعة، لتوحيد الجهود الدفاعية والاجتماعية، وإعادة إنتاج شرعية القيادة على أساس تعبوي وطني يركز على حماية المجتمع المحلي وصون الكيان اللبناني (جريدة الأنوار، 21 أيار 1970، ص. 3).

تزامن ذلك مع استقرار الفصائل الفلسطينية في مناطق التدريب داخل جبل عامل، ولا سيما العرقوب، ودخول عناصر فلسطينية من الأردن وسوريا لتدعيم النشاط العسكري، ما زاد الضغط على السكان المحليين وفرض على الزعامات التقليدية إعادة صياغة دورها للتكيف مع الوضع الأمني والسياسي الجديد (بنوت، 2018، ص. 328-329).

علاوة على ذلك، أدت عمليات المقاومة الفلسطينية والردود الإسرائيلية، مثل قصف المساكن ومقتل مدنيين، إلى تعزيز خطاب الدفاع الجماعي وإعادة تعريف شرعية الزعامات التقليدية من خلال الانخراط في شبكات تنسيق محلية وتنظيمية جديدة (النهار، العدد 10699، 22 أيار 1970، ص. 1؛ عقيدة ومواقف للرئيس كامل الأسعد، 1982، ص. 31).

بناءً على ذلك، يمكن اعتبار الفترة 1970-1973 مرحلة إعادة تموضع تدريجية للقيادة في جبل عامل، حيث اتسع نطاق الفعل المحلي ليشمل التعبئة الشعبية، الضغط على الدولة، وإدارة المخاطر الأمنية، مع الحفاظ على دور الزعامات التقليدية ضمن شبكة سلطة متغيرة تتكيف مع تصاعد العمل المسلح.

ويمكن تفسير هذا التحول في ضوء التصنيف الذي قدّمه عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر لأنماط الشرعية، حيث ميّز بين السلطة التقليدية القائمة على العرف، والسلطة الكاريزمية المرتبطة بشخصية قيادية تعبويّة، والسلطة القانونية-العقلانية المرتكزة إلى التنظيم المؤسسي. فقد اتّسمت القيادة في جبل عامل قبل عام 1967 بطابع تقليدي وساطي، مستند إلى الزعامات العائلية والمرجعيات الدينية. غير أن تصاعد العمل المسلح والضغط الأمني بعد عام 1969 أفضيا إلى بروز عناصر كاريزمية وتعبوية في الخطاب والممارسة، بالتوازي مع محاولات تنظيم الدفاع المحلي ضمن أطر شبه مؤسسية. وفي هذا السياق، يمكن قراءة التحول القيادي بوصفه عملية إعادة إنتاج للشرعية في منطقة حدودية تعيش تحت ضغط نزاع إقليمي، حيث اضطرت النخب المحلية إلى توسيع وظائفها من الوساطة الاجتماعية إلى التعبئة السياسية وإدارة المخاطر الأمنية، ما أفضى إلى نشوء نموذج قيادي هجين يجمع بين أنماط شرعية متعددة.

3. التحولات السياسية والأمنية في جبل عامل (1973 . 1975)

مع بداية عام 1973، تصاعدت التوترات الأمنية والسياسية في جبل عامل نتيجة تمركز الفصائل الفلسطينية بعد أحداث أيلول الأسود في الأردن، ما جعل المنطقة مسرحاً رئيسياً للعمليات المسلحة ضد إسرائيل، وتزايدت الاعتداءات الإسرائيلية على القرى والمناطق الحدودية، مع ما نتج عنها من خسائر مادية وبشرية ونزوح متكرر للسكان (بنّوت، 2018، ص. 328-329). في هذا السياق، واصل السيد موسى الصدر دعمه للمقاومة الفلسطينية، مؤكداً على شرعية العمل المسلح كوسيلة لمواجهة الاحتلال، لكنه في الوقت ذاته انتقد تجاوزات بعض المقاتلين الفلسطينيين ونتائج عملياتهم على السكان المحليين (هانف، 1993، ص. 304).

في العاشر من نيسان 1973، نفذت إسرائيل عملية اغتيال استهدفت ثلاثة قياديين من حركة فتح في فردان، ما أثار احتجاجاً سياسياً أدى إلى صدام بين الجيش اللبناني والفصائل الفلسطينية في مخيم برج البراجنة في 3 أيار، حيث سقط 12 قتيلاً من الطرفين (جلول، 1994، ص. 93). وقد أعاد اتفاق ملكارت في 9 أيار 1973 تكريس اتفاق القاهرة وتحديد الالتزامات بين الأطراف، مؤجلاً اندلاع الحرب الأهلية لوضع سنوات (الحافظ، 2015، ص. 1).

ورغم المواقف المؤيدة للقضية الفلسطينية، بدأت الخلافات الإيديولوجية بين السيد موسى الصدر وبعض الفصائل الفلسطينية اليسارية تظهر قبل تأسيس حركة أمل، وتم التعبير عنها خلال لقاءات ومهرجانات احتجاجية نظمت بين عامي 1973 و1974 في بدنايل وبعلبك وصيدا، مؤكدة على مركزية فلسطين في أي برنامج مقاوم محلي (السفير، 1974، ص. 1).

كما عبّر كامل الأسعد خلال الفترة نفسها عن هشاشة حماية السكان المحليين نتيجة العمليات الفلسطينية وردود الفعل الإسرائيلية، مشيراً إلى القلق النفسي المستمر للسكان وضرورة تأمين سبل الدفاع والمعيشة في مواجهة التهديدات (منشورات الحزب الديمقراطي، 1982، ص. 48). وشملت هذه الفترة عمليات إسرائيلية واسعة النطاق في مناطق العرقوب ومعظم جبل عامل بين عامي 1974 و1975، مع اعتقالات وقصف وتهجير، ما عزز الشعور بالحاجة إلى حماية محلية ودور قيادي نشط لإدارة المخاطر الأمنية (الحافظ، 2015، ص. 84).

بناءً على ما سبق، يمكن قراءة الفترة بين 1973 و1975 في جبل عامل على أنها مرحلة تصاعد التحولات الأمنية والسياسية، حيث تداخلت العوامل الإقليمية، والصراع المسلح، والتدخلات الإسرائيلية، مع إعادة تعريف دور القيادات المحلية. أصبح التمثيل السياسي، والتنظيم المحلي، والتعبئة الشعبية، وإدارة المخاطر الأمنية أدوات مركزية للقيادة، بما يعكس الانتقال من السلطة التقليدية إلى قيادة هجين تجمع بين الشرعية الشعبية والاستجابة الفعلية للتحديات الأمنية والسياسية، ممهّداً الطريق لمرحلة ما قبل الحرب الأهلية اللبنانية في 1975.

الخلاصة

خلص البحث إلى أن جبل عامل شهد بين 1967 و1975 تحولات جوهرية في القيادة المحلية والدينية نتيجة تفاعل العوامل الإقليمية مع النشاط الفلسطيني المسلح. فقد أدى تصاعد العمليات الفلسطينية والاعتداءات الإسرائيلية إلى إعادة تعريف دور الزعامات التقليدية، فبرز نمط قيادي هجين يجمع بين الشرعية التقليدية والتعبئة الشعبية والتنظيم المحلي، مع إدارة المخاطر الأمنية وحماية السكان. أسهمت اتفاقية القاهرة (1969) وأحداث أيلول الأسود في الأردن في إعادة تموضع النشاط الفلسطيني على الأرض اللبنانية، بينما لعب الإمام موسى الصدر دوراً محورياً في توجيه المجتمع المحلي ودعم المقاومة، في حين شدد كامل الأسعد على حماية لبنان وتغادي الذرائع الإسرائيلية. وبذلك، أظهرت الفترة قدرة القيادة المحلية على التكيف مع التحولات الأمنية والسياسية، وتوليد خطاب دفاعي وطني متماسك، ما مهد لمرحلة ما قبل الحرب اللبنانية 1975، مؤكدة أن التحولات لم تكن عابرة بل إعادة تشكيل تدريجية للسلطة المحلية وشرعيتها.

التوصيات

توصي الدراسة بالتركيز على تحليل كيفية الزعامات التقليدية مع الضغوط الإقليمية والصراعات المسلحة لفهم تحول القيادة المحلية في جبل عامل، مع توثيق أثر وجود الفصائل الفلسطينية المسلحة على المجتمعات المحلية سياسياً واجتماعياً وأمنياً. كما يُنصح بدراسة تطبيق الاتفاقيات الإقليمية مثل اتفاق القاهرة على الأرض وأثرها في إدارة المخاطر المحلية، مع مراعاة البعد الاجتماعي والنفسي للسكان في سياق النزوح والقصف وفقدان الاستقرار. ويُستحسن أيضاً إجراء مقارنات بين مناطق حدودية مختلفة لفهم أنماط إعادة تموضع السلطة المحلية أثناء الأزمات والتغيرات الإقليمية.

. الوثائق المنشورة

1 . محاضر مجلس النواب اللبناني.

. المصادر والمراجع

1 . آل صفا، محمد جابر، *تاريخ جبل عامل*، دار النهار للنشر، بيروت، 1981.

2 . الأمين، محسن، *خطط جبل عامل*، الدار العالمية، بيروت، 1983.

3. بنّوت، جهاد، *حركات النضال في جبل عامل*، دار الميزان، بيروت، 2018.
4. هانف، تيودور، *لبنان التعايش في زمن الحرب*، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، 1993.
5. دون اسم، *عقيدة ومواقف للرئيس كامل الأسعد*، منشورات الحزب الديمقراطي الاشتراكي، بيروت، 1982.
6. جلول، فيصل، *نقد السلاح الفلسطيني*، دار الجديد، 1994.
7. الشلبي، تمارا، *شبيحة جبل عامل ونشوء الدولة اللبنانية 1918 _ 1943*، دار النهار، بيروت، 2010.
8. الكيالي، عبد الوهاب، *موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر*، بيروت، 1981.
9. أرن، ميشيل، *ترجمة ابراهيم الشهابي، ستة أيام من حرب حزيران 1967*، صناعة شرق اوسط جديد، مكتبة العبيكات، 2005.
10. المنتشة، رفيق شاكر وآخرون، *تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر*، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، 1991.
11. غنيمية، نصار، *أسباب وأسرار الحرب اللبنانية (1975-1976)*، دن، 1976.
12. الحافظ، رمزي، *الحلم اللبناني*، إنفوبرو، بيروت، 2015.
13. سعادة، فارس، *الموسوعة الانتخابية من حياتنا البرلمانية خفايا ومواقف 1953 _ 1960*، مطابع كريم الحديثة، 1996.
14. جحا، مصطفى، *سجين الصحراء (الفارغامي الامام موسى الصدر)*، دن، 1988.

. الرسائل الجامعية

1. تايه، فرسان إبراهيم صالح، *القضية الفلسطينية في فكر حزب البعث العربي الاشتراكي: 1947-1978*. رسالة ماجستير، جامعة القدس، 2011

. الصحف

1. جريدة الأنوار.
2. جريدة السفير.
3. جريدة النهار.
4. جريدة الشراع.

. المجلات

1 .مجلة شؤون فلسطينية .

2 . منشورات الحزب الديمقراطي .

. الصحف الاجنبية

1. *TEHRAN TIMES*, Straight Truth, 47th anniversary of Sayyed Musa al-sadr's disappearance, 30. August, 2025.